وهيبته واسم لمصدر اعلمن وما ذات الاستفهام والشرط فالتزد
والاشارة فى قوله ذين للوصف والالة اي ان فى نيابتها خلافا فبعضهم يمنع ذلك
ويجعل المنصوب فى الوصف حالا نحو ضربته اشد الضرب وفى الالة نحو ضربته
سوطا بتقدير ضرب سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واشار
بقوله كيعجبه حبا الى قول الشاعر

يعجبه السخون والبرود والتمر حبا ماله مزيد فنصب حبا بيعجبه
لانه فى معناه ضربته اي الضرب هذا المصدر دل عليه بالفعل المذكور
لاعذب العذاب الاظهر ان لاعذا با اسم مصدر لاعذب لا مصدر لعدم
جريانه عليه وكلامه الان انما هو فى المصدر الاصلى ذكره اللقانى نحو
ضربته سوطا يشترط فى نيابة الالة ان تكون الة للفعل عادة فلا يجوز ضربته
خشبة او عامودا والاصل ضربته ضرب سوط وقيل التقدير ضربته بسوط ضربا او
او عصى ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت
ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين او اسواطا
والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط نقله فى التصريح فائدة لا ينوب
ان والفعل عن المصدر مع انهما يدلان عليه فلا يقال ضربت ان اضرب لان
ان تخلص الفعل للاستقبال فيصير الفعل مقصورا على زمان واحد بخلاف
المصدر الصريح يصلح للازمنة الثلاثة واجازه الاخفش اه فارضى
وما للتوكيد اما مفعول مقدم بقوله وحد وابدا ظرف وافرد اي وافرد
غيره ودفع بهذا ما يتوهم من ظاهر الامر فى قوله وثن اجمع ولا يغنى عنه
مفهوم فوحد ابدا لاحتمال ان يكون المراد لا توحد غيره دائما لانه بمثابة
تكرير الفعل اعترض بانه ليس موكد الفعل بل لاحد مدلوليه وهو الحدث
فكان الاولى ان يقول لانه يقع على القليل والكثير فلا معنى لتثنيته وجمعه
ويمكن ان يجاب بان التاكيد بالنظر للمجموع لا للجميع فتامل فالمشهور انه
يجوز قياسا ليفا بر كلام سيبويه الاتى وهذا احتيار اي عدم الجواز
قال فى التصريح واحتج المجيز بمجيئه فى الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله
الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافى وحذف عامل اي و
عامل المصدر الموكد بكسر الكاف وقوله امتنع خبر عن حذف فى سواه

لدليل

لدليل لو اي وفى حذف عامل سواه اتساع فالجار والمجرور خبر مقدم على حذف
مضافين كما علمت ومتسع مبتدا وهو بفتح السين لا بكسرها لان المصدر
الاتى من غير الثلاثى كالمتسع من اتسع والمستقر من استقر ياتى
على زنة المفعول كما صرح به النحاة فى باب المفعول فيه فاحفظ لتقرير
عامله وتقوية التقرير دفع المجاز والتقوية التثبيت فى النفس لان
ذكر الشئ مرتين اثبت له من ذكره مرة افاده شيخ الاسلام وقول ابن
المص لا قول مبتدا خبره ليس بصحيح ومقوله هو ان قوله وحذف الى اخره
وسهو منه بالرفع خبر عن ان المصدر بها المقول والضمير فى منه للناظم
وما ذكره الش عن ابن الناظم هو كلامه بالمعنى وهو حاصل ما اراده من
عبارة طويلة نقلها فى التصريح ولا شئ من الموكدات لخ قال فى التصريح
بعد ان نقل ما ذكره ابن عقيل والحق ان المصدر النايب عن فعله من
قسم المصدر الموكد وهو فى معنى الاستثنا من قوله وحذف عامل الموكد
امتنع قاله الموضح فى حواشيه اي فاعتراض ابن الناظم صحيح لكن انتصر
شيخ الاسلام للناظم ورد كلام ولده وساق كلام ابن عقيل وغيره ثم قال وبالجملة
ما قاله الش يعنى ابن الناظم ممنوع لانه اذا اقتضى القياس منع حذف عامل
الموكد وامكن حمل الوارد من ذلك على غير التاكيد فحمله عليه اولى للجمع
بين الامرين ولا ريب ان الحذف مناف لمقصود التاكيد وبذلك علم ان
المصدر موكد ومبين للنوع او العدد وبدل من اللفظ بالفعل اه ملخصا
والحذف حتم قال الشيخ ابن هشام الحق ان المصدر النايب عن فعله
من قسم المصدر الموكد قال الشيخ يحيى كل ما بعده معطوف على المثال
لا على الصوت فالجميع من صور المصدر الاتى بدلا والنوع فى المثال التابع
منها وما التفصيل معطوف على المجرور بالكاف والبواقي معطوفة على الجار
والمجرور لئلا تدخل الكاف على الكاف نقله عن الشيخ ابى اسحاق الشاطبى
اه شيخنا السيد وخالفه المعرب فقال وما موصول اسمى فى موضع رفع على
الابتدا الا فى موضع جر عطفا على ندلا خلافا للشاطبى فى تجويزه ذلك اه
اللذ كالذ لا بسكون الذال المعجمة لغة فى الذي واندلا بضم الدال المهملة
والندل الخطف بسرعة اه بدلا من الفعل حص ابن عصفور الوجوب فى المصدر

الاولى ان يقول
والنوعي وهو
مبتدا وفى المثال
صفته والتابع
خبره وقوله
منها حال من
المثال ومعنى
هذه العبارة
ان المحكوم عليه
بانه نوعي هو
التابع لا المتبوع والحامل له
على ذلك انه ربما يتوهم من المثال لان قوله فى
انه من قسم المصدر النوعي لا الموكد ... المصدر
المثال ندلا الخ ... الاعاريب ... من قسم
المثال على احد ... المحكوم عليه ... التابع
... الموكد هو المتبوع ...

[illegible]

Copyright King Saud University